المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 15-12-2006 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 19

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 15-12-2006 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 19

تحقيق: نعيم تميم الحكيم

أضحت ظاهرة الفساد الإداري والتعدي على المال العام ظاهرة عالمية تؤرق بال الغيورين على مصلحة أوطانهم والساعين نحو التقدم والتنمية، وقد سبق ان سن في عهد المغفور له الملك سعود رحمه الله قانون متعلق بثروات العاملين في أجهزة الدولة (من اين لك هذا) الا انها لم تفعل لأسباب عديدة ولكن هذا المشروع تمت مناقشته مجدداً في مجلس الشورى تحت مسمى (مشروع نظام حماية الأموال العامة ومكافحة سوء استعمال السلطة) ولقي تأييداً كبيراً وتم الرفع لمجلس الوزراء بالموافقة عليه. (الرسالة) استطلعت آراء أعضاء مجلس الشورى والكتاب والمفكرين حول أهمية الإسراع في تفعيل هذا المشروع خصوصاً ان البلاد تمر بمرحلة طفرة كبيرة ومن الضروري ذهاب الأموال في مشاريع إنمائية تعود بالكثير على الوطن والمواطن خاصة بعد ان وقف خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في كلمة ألقاها أمام مجلس الشورى قال فيها (اننا لا نستطيع ان نبقى جامدين والعالم من حولنا يتغير ومن هنا سوف نستمر بإذن الله في عملية التطوير وتعميق الحوار الوطني وتحرير الاقتصاد ومحاربة الفساد والقضاء على الروتين ورفع كفاءة العمل الحكومي والاستعانة بجهود كل المخلصين العاملين من رجال ونساء وهذا كله في إطار التدرج المعتدل المتمشي مع رغبات المجتمع المنسجم مع الشريعة الإسلامية).

ودعا المشاركون إلى ضرورة بث ثقافة النزاهة والصدق في التعاملات من خلال رفع الوازع الديني في مناهج التعليم ووسائل الإعلام وطالبوا بوجود دراسات حول نسب الفساد حتى يمكن معالجة هذه الظاهرة الدخيلة.

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 15-12-2006 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 19

أصول النجاح

في البداية تحدث الدكتور عبدالعزيز الثنيان عضو مجلس الشورى قائلا اعتقد ان موضوع النزاهة والحفاظ على المال العام أصل في ديننا مشيراً إلى ان الإنسان يسأل يوم القيامة عن المال من أين جلبه وفيم أنفقه، وأضاف قائلا: ان الشفافية والنزاهة أصل من أصول النجاح الإداري فلا يمكن ان ننجح الا بتطبيق النظام سواء على المسؤولين في أعلى الهرم أو أسفله حفاظاً على المال العام.

وأكد أن نجاح الأمم مرهون بكفاءة رجالها وازدهار الاقتصاد مرهون بنظافة أيدي العاملين فيه سواء في قطاع الحكومة أو غيره لافتاً إلى أن موضوع (من أين لك هذا ؟!) هو موضوع مرتهن بأرزاق الناس والرزق أمر مكتوب من عند الله عز وجل، مضيفاً إلى ضرورة بث الوعي في المجتمع من خلال التوعية الإعلامية وبث الوازع الديني والأخلاقي في المجتمع خصوصاً أننا في مجتمع مسلم لافتاً إلى عدم أخذ الناس بسوء النية.

الحس الوطني

وأكد الدكتور مازن بليلة عضو مجلس الشورى والإعلامي المعروف أنه من الأهمية بمكان تنمية الحس الوطني لدى المواطن بحيث يكون في كل مواطن رقيب داخلي، مشيراً إلى ان هذه التربية تتم في كل بيت وفي قطاعات التعليم ووسائل الإعلام لافتاً إلى أن هذا وحده لا يكفي وأضاف قائلاً نحن بحاجة لضوابط تساعد على تحقيق العدالة والنزاهة في التعامل مع المال العام مبيناً أن هناك جهتين وضعهما ولي الأمر لأجل ذلك وهما ديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق وذلك للتأكد من وضع المال العام في موضعه وقد أعادت في عام واحد مبلغ ٨٠٠ مليون ريال إلى خزينة الدولة من معاملات لم تكن واضحة وأعلن ذلك في الصحف وأوضح أنه قد تم عرض نظام جديد للمحاسبة على المال العام في مجلس الشورى وإفساح مساحة أكبر للمساءلة وتوفير ذلك بأدوات فعالة للشفافية مشيراً إلى أنه تم مناقشة ذلك في الدورة السابقة ورفع لمجلس الوزراء مؤكداً أن هناك مواد تحتاج إلى مراجعة لم يتم الاتفاق عليها بعد وتمنى ان يرى هذا النظام النور قريباً خصوصاً أن المجتمع يعول عليه كثيراً في زيادة الرقابة والشفافية والمحافظة على المال العام.

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 15-12-2006 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 19

محاربة الفساد

الدكتور محمد آل زلفة عضو مجلس الشورى قال حقيقة لقد قام مجلس الشورى بمناقشة مشروع نظام حماية الأموال العامة ومكافحة سوء استعمال السلطة وتم رفع هذا المشروع بالموافقة للمقام السامي خصوصاً أن الملك عبدالله تبنى هذا المشروع في أحد خطاباته والمعروف ان هذا القانون سبق وأن سن في عهد الملك سعود رحمه الله وأصدر مرسوم ملكي ولكنه جمد ولم يفعل حتى الآن لافتاً إلى أنه آن الأوان لتفعيل قضية محاربة الفساد خصوصاً أننا نعيش فترة طفرة وازدهار من الضروري أن تذهب أموال الدولة في مشاريع إنمائية تعود بالخير العميم على الوطن والمواطن ومثل هذا المشروع يعطي ضمانة للمواطن ويأمن على سير مثل هذه المشاريع مؤكداً أن المملكة تعيش اليوم في عصر ذهبي لأنه المحارب الأول للفساد والمحاسب الأول لمن لا يؤدي وظيفته مشيراً إلى أن كل النزهاء اعضاء في جمعية الملك عبدالله لمحاربة الفساد، ورأى أنه لابد من تعميم معنى النزاهة في مجتمعنا من خلال رفع الوازع الديني والأخلاقي من خلال مناهج التعليم ووسائل الإعلام التي يجب أن يوضح الباب من أين لك هذا؟.

بيئة إسلامية

ورأى اللواء الركن محمد أبو ساق عضو مجلس الشورى ان محاربة الفساد والنزاهة في التعامل ليس جديداً عليها فهو جزء من ديننا ومجتمعنا خصوصاً أننا نعيش في بيئة إسلامية، مشيراً إلى أن تعاملاتنا يجب أن تكون مستمدة من تعاليم ديننا الحنيف، مشيراً إلى أن تعميم هذا المفهوم في المجتمع يتم عبر وسائل الإعلام كافة ومؤسسات التعليم بكل مراحلها من الروضة وحتى الجامعة، مبيناً أنه لا يمكن تعميم هذا المصطلح في المجتمع إلا من خلال التراكم عبر الأجيال، لافتاً إلى أن الدولة تحاول محاربة الفساد وتمنع التلاعب في مؤسساتها من خلال القوانين التي تسعى إلى تشريعها، مؤكداً انه ان قام على تنفيذ مشاريعنا الإنمائية رجال شرفاء ومؤهلون فإنهم يستطيعون أن يضعوا كثيراً من الضوابط التي تجعل التعامل المادي شفافاً للغاية لافتاً إلى أن هناك أكثر من مؤسسة تضع إجراءات تمنع

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 15-12-2006 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 19

التجاوزات المالية والإدارية وأشار إلى انه من العار ان يتكسب الإنسان على حساب ضميره وأخلاقه وطالب وسائل الإعلام ان تكشف الحالات المخالفة من خلال رصدها لهذه المخالفات في البحوث والمحاكم الشرعية حتى يتنبه الناس لها ويكون هناك توعية ايجابية كما على الباحثين ان يقوموا بعمل دراسات وإحصاءات حول الفساد المالي والإداري حتى يمكن وضع يدنا على موضع الخلل ومحاربته وعلاجه بالأسلوب الأمثل موضحاً ان مجتمعنا يظل مجتمعاً بناء ونظيفاً وان حصلت فيه بعض التجاوزات.

الوازع الديني

وبين الدكتور عابد السفياني عضو مجلس الشورى أهمية وجود نظام يمنع الفساد ويحفظ المال العام مما يسهم في ان يستقبل من هذا المال أكبر قدر ممكن من المواطنين مشيراً إلى ان الفساد الإداري يضعف توجيه المال لمصلحة مشاريع إنمائية يستفيد منها المواطن العادي مؤكدا ان مجلس الشورى سبق وناقش مشروع نظام حماية الأموال العامة ومكافحة سوء استعمال السلطة ورفع توصياته لمجلس الوزراء حول المشروع ولكن مجلس الشورى يبقى جهازاً تشريعياً داعياً إلى ضرورة الإسراع في تفعيل المشروع لأنه يحقق مصالح عظيمة وهو تطبيق لشرع الله وهو مقتضى مصلحة البلاد والعباد موضحاً انه لا بد من رفع الوازع الديني في مجتمعاتنا وبث ثقافة النزاهة والصدق في التعاملات المبني على أوامر ديننا الحنيف.

مكافحة الفساد

اما الكاتب نجيب الخنيزي فقال في تصوري مكافحة الفساد بكل أشكاله أصبح ظاهرة عالمية تعاني منها عامة المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء مؤكدا على ضرورة تطوير مشروع مكافحة الفساد ونشر الثقافة التي تتصدى لهذه الظاهرة من خلال ما هو قائم بالإضافة لتقوية الجهات المختصة بمكافحة التعدي على المال العام مثل ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق والمباحث الإدارية وغيرها من الجهات المسؤولة عن مراقبة المتورطين والضالعين في هذه الاعمال التي من شأنها الحفاظ على المال العام المخصوص لصالح المواطن داعياً إلى ضرورة توسيع صلاحيات هذه الجهات وتوصيلها إلى أي

نجيب الخنيزي:
ليفعل الإعلام دوره وينشر ثقافة المساءلة والشفافية

عايض الردادي: الفساد الإداري هو أكبر ظالم في العالم

قال الدكتور عائض الردادي عضو مجلس الشورى ان الفساد الإداري هو اكبر ظالم في العالم واكبر سالب لحقوق الناس وبخاصة ما يتسرب منه عبر السراديب المظلمة أو الملتوية.وبالفساد الإداري تصبح خطط التنمية سراباً في أي مجتمع مشيراً إلى ان أول معالجة للفساد الإداري هي الاعتراف بوجوده ثم تفعيل الأجهزة الرقابية ومحاسبة المتسبب بشكل مباشر أو غير مباشر ولفت إلى ان مشروع مكافحة الفساد مشروع عظيم ذو ثمار كبيرة في حال تنفيذه داعياً الجهات التنفيذية إلى ضرورة الإسراع في تطبيقه خصوصاً ان الدول تمر بمرحلة طفرة ولا بد من ذهاب الأموال لمكانها الصحيح حتى تنعكس بالخير على كل البلاد مشيدا بدور ديوان الرقابة والتحقيق وإدارات الرقابة في الوزارات وأكد على نشر ثقافة من أين لك هذا ومحاربة الفساد من خلال تقوية الوازع الديني في المجتمع بالإضافة لدور وسائل الإعلام في توعية الناس بخطر الفساد الإداري مؤكدا ان الفساد الإداري يكلف خزائن الدول العربية حوالى ٣٠٠ مليار دولار سنوياً وهو رقم مخيف مبيناً ان هناك غياباً واضحاً للدراسات البحثية حول نسبة الفساد الإداري لدينا رغم أهميتها القصوى.

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 15-12-2006 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 19

شخص مهما كان حجمه واتخاذ الإجراءات اللازمة في حق كل من تسول له نفسه وبما وسائل الإعلام بالقيام بالدور على أكمل وجه من خلال نشر ثقافة المساءلة وتعميقها (من أين لك هذا)؟! والشفافية والوصول بسهولة للمعلومية والحقائق وإبرازها حتى نحد ما أمكن من التعديات على المال العام وتعم هذه الثقافة في مجتمعنا.

صور التلاعب

وقالت الدكتورة وفاء طيبة عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود والمستشار غير المتفرغة بمجلس الشورى اعتقد أنه لا بد من تنمية ثقافة حماية الأموال العامة، وهذه قاعدة إسلامية أساسية لا غنى لأي مجتمع عنها من أجل ذلك أرى أنه يجب تحديد الهرم الإداري بشكل واضح ومحدد مع معرفة صلاحيات كل موظف في موقعه، حقوقه وواجباته، حتى يمكن محاسبته بدقة بعد ذلك. كما يجب تحديد بنود الصرف في الميزانيات بدقة تامة حتى لا يتلاعب ذوو النفوس الضعيفة بأموال الغير، وليعلم كل مدير في إدارته أنه مسؤول أمام الله سبحانه وتعالى عما أنفق هو ومن يلونه من الموظفين، فيجب محاسبة الجميع بدقة، وأرى أنه يمكن أن يكون للحكومة الإلكترونية دورا في الضبط ودقة المحاسبة والمراجعة فيمكن الحد من تسرب المال العام.

ومن الناحية التربوية فلننظر إلى بداية الطريق، لبعض الأمور التي يمكن أن تورث حماية المال العام، وأرى انه يمكن أن يكون للتعليم الحقوقي في المدارس والجامعات دور في نشر الإحساس الواعي بحدود تعاملات كل شخص، وبمحاسبة الذات قبل أن يحاسبه أحد، فمن عرف حدوده وحقوقه وواجباته حفظ حقوق الغير، فيطبق مبدأ من أين لك هذا على نفسه أولا. كما لا بد من التربية الخلقية في المدارس، فيمكن أن تشكل مادة التربية الوطنية مادة خصبة بتعليم الأخلاق الإسلامية الحميدة في هذا المجال، ولكن يجب أن لا يكون التعليم جافاً وللحفظ والصم فقط، بل لا بد أن يدرب المعلم على التعامل على هذه الأسس الأخلاقية مع الطلاب حتى يمكن أن ينشأ جيل واع بها بطريقة عملية، كما يمكن أن يكون للإعلام المقروء والمسموع والمرئي دور في ذلك، بالإضافة إلى خطب الجمعة خاصة، حيث يستشعر الإنسان أهمية مثل هذه الأمور في موقف صلاة الجمعة، وقد يكون لها رهبة خاصة على الأقل(لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد) وأخيراً لا بد من الكشف عن كل صور التلاعب الحديثة على القانون، والعقاب وتطبيق الحدود، فمن أمن العقوبة أساء الأدب.

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 15-12-2006 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 19

عبدالله دحلان:

اعتماد مكافحة الفساد المالي والإداري يشجع على ازدهارنا اقتصادياً

أكد عبدالله بن صادق دحلان عضو مجلس الشورى والكاتب المعروف أن موضوع نظام حماية الأموال العامة ومكافحة سوء استعمال السلطة موضوع مهم جداً وقد سبق وطرح هذا المشروع في عهد الملك سعود رحمه الله الا ان هذا النظام لم يفعل نتيجة ظروف عديدة أهمها انشغال الأجهزة الرقابية بأمور عديدة وعدم وجود استراتيجية وطنية لمحاربة الفساد مما دفع مجلس الشورى وهيئة الرقابة لاقتراح مشروع استراتيجي وطني لمكافحة الفساد وجهز من قبل لجنة الخبراء ونوقش في مجلس الشورى وأضاف قائلاً: ان اعتماد نظام لمكافحة الفساد المالي والإداري يشجع على ازدهار المملكة اقتصادياً وتنموياً مشيراً إلى ان المنظمة الدولية للشفافية تضع نصب عينيها تقدم الدول بناء على برنامجها لمكافحة الفساد، مؤكداً حاجتنا إلى دراسات علمية وبحثية حول مستوى الفساد في المملكة العربية السعودية لوضع حد له مضيفاً ان هذه الاستراتيجية إذا اعتمدت وطبقت ستعمل على القضاء على هذه الظاهرة الغريبة الدخيلة على مجتمعنا وتساهم في الحفاظ على ممتلكات الدولة لافتاً إلى ان مصطلح (من أين لك هذا) ونظافة المجتمع من الفساد لن يكون الا بطرق عديدة من أهمها زرع المبادئ الدينية من الأمانة والصدق في الطلب والتعاملات والتركيز على مبادئ الشريعة الإسلامية في التعاملات في وسائل الإعلام ومناهج التعليم، بالإضافة لتفعيل دور الأجهزة الرقابية وإيجاد نظام صارم يحارب الفساد على جميع المستويات الإدارية دون استثناء مؤكداً على ضرورة تطبيق القرارات دون إعفاء لأنها تسهم في تحجيم هذه الظاهرة وتحد منه

المصـــــدر : المدينة المنورة - الرسالة
التـــاريخ : 15-12-2006 العـــدد : 0
الصفحـات : 5 المسلسل : 19